THE WORLD BANK
IBRD • IDA | WORLD BANK GROUP

صحيفة حقائق

مراجعة الإطار البيئي والاجتماعي للبنك الدولي وتحديثه

وضع القضايا الرئيسية في المُسوَّدة (الثانية) المُنقَّحة

4 أغسطس/آب 2015

- **يعكف البنك الدولي حاليا على مراجعة وتحديث وتدعيم سياساته الوقائية البيئية والاجتماعية.** وتتضمَّن الأمثلة على مثل هذه المتطلبات إجراء تقييم للآثار البيئية والاجتماعية، والتشاور مع المجتمعات المحلية المتضررة بشأن الآثار المحتملة للمشاريع، واستعادة سبل كسب الرزق للمشردين اقتصادياً ومادياً. ومع أن سياساتنا الوقائية الحالية تخدم مجتمع التنمية منذ أكثر من عقدين من خلال حماية البيئة وفقراء العالم وضعفائه في المشاريع الاستثمارية للبنك الدولي، فإن العالم قد تغيَّر وظهرت مع مرور الزمن مطالب وتحديات إنمائية جديدة شتى.

- وفي الأول من يوليو/تموز 2015، وافقت اللجنة المعنية بالفاعلية الإنمائية **التابعة لمجلس المديرين التنفيذيين للبنك الدولي على بدء مرحلة ثالثة من المشاورات بشأن مُسوَّدة (ثانية) مُنقَّحة** للإطار البيئي والاجتماعي المقترح، وطلبت إعداد وثيقة مرافقة تعرض القضايا التي تتطلب مزيدا من الاهتمام. وأُتيح الآن للجمهور الاطلاع على نص الإطار المنقح كاملاً وكذلك ملخص القضايا في الموقع الإلكتروني للمشاورات.

- وبناء على طلب المديرين التنفيذيين، **ستتركز مرحلة المراجعة الثالثة على تنفيذ الإطار في البلدان المُقترِضة والقضايا التي تتطلب مزيدا من الاهتمام.** وستكون تفاصيل المشاورات متاحة في الموقع الإلكتروني الخاص بمشاورات البنك الدولي: http://consultations.worldbank.org/consultation/review-and-update-world-bank-safeguard-policies.

- **وهذه أكثر عمليات التشاور شمولا التي أجراها البنك الدولي. وفي المرحلة الثانية وحدها** شملت 65 بلداً، منها 54 بلداً مقترضاً، وعقدت 8 جولات تشاور مخصصة للشعوب الأصلية، و5 جلسات تشاور للخبراء (في مجالات العمل، والتنوع الحيوي، وعدم التمييز في المعاملة، ومجتمع المثليين، والتراث الثقافي) وأُجرِيَت مشاورات/حلقات عمل مع شركاء التنمية، ومنهم بنوك التنمية الدولية الأخرى، ومنظمة العمل الدولية، والمفوضية العليا للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، ومنظمة الصحة العالمية.

عرض عام لإطار العمل البيئي والاجتماعي المقترح:

- **تقوية آليات الحماية.** يقضي هذا **الاقتراح بتدعيم كبير للإجراءات الوقائية القائمة للبنك الدولي** وهي خطوة رئيسية له للمضي قدماً. والبنود الواردة في الإطار المقترح، ومنها كل متطلبات التقييم، **إلزامية للبلدان المقترضة وموظفي البنك في كل المشاريع الاستثمارية.**

- **نهج مُحدَّث يستند إلى تحليل المخاطر والآثار في مجال حماية البيئة والبشر.**
  - التأكيد بقوة على إدارة المخاطر وتحقيق نواتج التنمية المستدامة خلال عمر المشروع.
  - توسيع نطاق التقييم الاجتماعي، وإدارة المخاطر البيئية والاجتماعية.
  - زيادة وضوح أدوار ومسؤوليات البنك الدولي والبلدان المُقترِضة.
  - تعزيز التنسيق مع شركاء التنمية والممارسات الجيدة المُعترَف بها دولياً.

- تجديد الشراكات مع المُقترِضين وتقويتها.

- **وقد تم تطوير المُسودة الثانية بدرجة كبيرة مقارنة بالمُسوَّدة الأولى:**
  - توسيع **معيار العمل المقترح توسيعاً كبيراً ليشتمل على** الحق في **التفاوض الجماعي، وحرية تكوين الجمعيات، وزيادة التغطية** لتشمل المتعاقدين والعاملين في سلاسل التوريد الرئيسية والمشتغلين في برامج العمل المجتمعي.
  - **الشعوب الأصلية:** حُذِف تعبير "**النهج البديل**".
  - **الموافقة الحرة والمسبقة والمستنيرة:** تم تعزيز المُسوَّدة لتُلزِم البنك بتوثيق أنه تم الحصول على الموافقة. وتنص هذه **التحسينات على معيار جديد في صدارة** سياسات الإجراءات الوقائية للمؤسسات المالية الدولية.
  - √ **التنوع البيولوجي:** يُرسِي نص المُسوَّدة المقترحة مفهوم **النُظُم البيئية**، ويُوضِّح أن آليات موازنة الانبعاثات –وهي إجراءات للتعويض عن الآثار التي يتعذر تجنبها على التنوُّع الحيوي والمصاحبة للتنمية الاقتصادية– يجب عدم اللجوء إليها إلا كملجأ أخير، ويقترح أنه في بعض الحالات ستُحظَر هذه الموازنات حظراً كاملاً.
  - **الاستحواذ على الأراضي وإعادة التوطين القسري:** تُضيف المُسوَّدة الثانية **ملحقاً يتضمن بالتفصيل متطلبات تخطيط إعادة التوطين،** ومن ذلك إعداد دراسات مرجعية، و**يُوضِّح أن التعويض يجب دائما دفعه قبل التهجير**. وفضلا عن ذلك، **يُؤكِّد الإطار المَنقَّح أهمية معاملة إعادة التوطين كفرصة إنمائية**، وتضمينه إجراءات تكفل تقاسم المنافع للمتأثرين بالمشروع، حيثما أمكن.
  - وتُؤكد **التعبيرات الخاصة بحقوق الإنسان** في بيان الرؤية أن البنك الدولي يؤمن بالتطلعات والآمال التي يتوخاها الإعلان العالمي لحقوق الإنسان ويساعد البلدان المتعاملة معه على بلوغها.

مُلخَّص القضايا الرئيسية:

ئزة خ ل ش ذ ي ئزة ع ك ك خ م ك ة ن د ب

- تم تعديل البنود المتصلة باستخدام إطار سياسات البلدان المُقترِضة لتوضيح أن **استخدام إطار سياسات المقترض سيتحدَّد بناء على تقدير البنك الدولي** (في المسوَّدة الأولى كانت تعتبر الوضع الافتراضي). وتُوجِب المُسوَّدة المُنقَّحة تشجيع وتدعيم استخدام إطار سياسات البلدان المُقترِضة، مع الإقرار في الوقت نفسه ببواعث القلق بشأن الفجوات القائمة في القدرات والمتطلبات المحلية. وسيتحدَّد النهج المختص باستخدام إطار سياسات البلدان المُقترِضة بمزيد من التفصيل في مرحلة التشاور التالية.

مه ثي زة مخ ك و ة ح ك ك ل خ ش ذ ك ه ة ث:

- يهدف "نهج إدارة المخاطر القادرة على التكيُّف" إلى **تحسين قدرة البنك على تعديل المشاريع وفقاً للتغيُّرات غير المتوقعة، ويتميَّز بإمكانية أن يساعد على تقليص الحاجة إلى إعادة الهيكلة القانونية للمشاريع.**

- وسيتم، في العادة، وضع اللمسات النهائية لكل خطط العمل قبل نظر مجلس المديرين التنفيذيين فيها. **وفي بعض المشاريع** متعددة المراحل التي ستُنفَّذ على فترة زمنية أطول، يمكن وضع اللمسات النهائية لخطط العمل تلك أثناء تنفيذ المشاريع، ولكن قبل أي أنشطة تتصل بالإنشاءات.

- **وسيكون من الضروري دائما إجراء تقييم مسبق فاعل** لتحديد نطاق وأهمية الآثار البيئية والاجتماعية، ولكن يلزم في أغلب الأحيان عمل تقييمات أكثر تفصيلاً ترتبط بمواقع مُحدَّدة من أجل إثراء عملية إعداد خطط إدارة تفصيلية. ويُتيح هذا البند للبلد المُقترِض القدرة على الوفاء بهذا الشرط في مرحلة من المشروع يكون فيها متاحاً الحصول على معلومات أكثر وأفضل.

[illegible]

- ينطوي الإطار المُقترَح على تحسين كبير لسياسة البنك الدولي القائمة بشأن الشعوب الأصلية بتضمينه مبدأ الموافقة الحرة المُسبقة والمستنيرة وذلك للمرة الأولى، وبتناوله قضايا الشعوب التي تعيش في عزلة اختيارية، والمجتمعات الرعوية.

- وفي المُسوَّدة الثانية، **حُذِفَ "النهج البديل"، وأُضيف بند يقضي بتوثيق الموافقة.** وتنص هذه **التحسينات على معيار جديد في صدارة** سياسات الإجراءات الوقائية للمؤسسات المالية الدولية.

[illegible]

- يبني الإطار المقترح على سياستنا القائمة القوية الخاصة بإعادة التوطين، ويُوضِّح آليات الحماية المتصلة بالاستحواذ على الأراضي وإعادة التوطين القسري. **ويسعى معيار الاستدامة البيئية والاجتماعية–5 المقترح**، بين أشياء أخرى، **إلى تفادي إعادة التوطين القسري، وتفادي الطرد الإجباري، وإذا تعذَّر تفاديهما، التقليل منهما إلى أقل حد ممكن، وتخفيف أي آثار سلبية** من خلال تقديم تعويضات ومساعدات. **ويكون على البلدان المُقترضة التشاور** مع المجتمعات المحلية المُتأثِّرة بإعادة التوطين خلال دورة حياة المشروع، ويجب أن تتسم أنشطة إعادة التوطين بالشفافية.

- تُضيف المُسوَّدة الثانية **مُلحقاً يُورِد تفاصيل متطلبات تخطيط إعادة التوطين، ويُوضِّح أنه يجب دائماً دفع التعويض قبل التهجير**. ويعامل الإطار المَنقَّح **إعادة التوطين أيضا بصفتها فرصة إنمائية**، بما في ذلك تقاسم المنافع للمتأثرين بالمشروع. وأُضيف نص يقضي بضرورة تقييم المخاطر والآثار التي تنشأ عن الأنشطة الخاصة **بتملك الأراضي.**

[illegible]

- يُقوِّي الإطار المُقترَح **سياستنا القائمة بشأن الحفاظ على التنوُّع الحيوي** وإدارة الموارد الطبيعية الحية، ومنها الغابات عن طريق **تطبيق متطلبات أكثر تحديداً وصرامة**، والتأكيد على "**النهج التحوُّطي**" ("إن كنت في شك فلا تمضِ قُدُماً"). وينص الإطار البيئي والاجتماعي المُقترَح أيضاً على **مزيد من الوضوح في كيفية تخفيف المخاطر والآثار السلبية على الموائل الطبيعية**، ويُنشئ **هيكلاً واضحاً لأنشطة التخفيف.**

- تُوضِّح المُسوَّدة الثانية **أن آليات تعويض التنوع الحيوي –وهي إجراءات للتعويض عن الآثار التي يتعذر تجنبها على التنوُّع الحيوي والمصاحبة للتنمية الاقتصادية– يجب عدم اللجوء إليها إلا كملجأ أخير، ويقترح أنه في بعض الحالات ستُحظَر هذه الموازنات حظراً كاملاً.**

- **تغير المناخ:** يُعالِج الإطار المُقترح أثار تغيُّر المناخ على مستوى المشروع، ويهدف إلى تقليل انبعاثات غازات الاحتباس الحراري المرتبطة بالمشروع. وفي المُسوَّدة الثانية، **حُذِفَت المعايير الخاصة بتقدير انبعاثات غازات الاحتباس الحراري وخطط إدارة المياه.** ويعمل البنك الدولي في مختلف أنحاء المؤسسة من أجل تطوير نهج قوي وفاعل لمواجهة تغيُّر المناخ.

العمل

- يشتمل الإطار المُقترَح –للمرة الأولى– على بنود تفصيلية خاصة بالعمل من أجل حماية العمال، بما في ذلك الحق في حرية تكوين الجمعيات والتفاوض الجماعي، وآليات لرفع المظالم، وعدم التمييز في المعاملة، والصحة والسلامة المهنية، والحظر الصريح لتشغيل الأطفال وممارسات السخرة.
- تضمَّنت المُسوَّدة الثانية **توسيع معيار العمل المقترح ليشتمل على الحق في التفاوض الجماعي وحرية تكوين الجمعيات، وزيادة التغطية لتشمل المتعاقدين والعاملين في سلاسل التوريد الرئيسية والمشتغلين في برامج العمل المجتمعي.**

حقوق الإنسان

- **حقوق الإنسان** ومساهمة البنك الدولي في تحقيقها تم تناولها في بيان رؤية الإطار المقترح ومن خلال بنود رئيسية في المعايير. ويؤكد الإطار المقترح أن البنك الدولي يؤمن بالتطلعات والآمال التي يتوخاها الإعلان العالمي لحقوق الإنسان ويساعد المتعاملين معه على بلوغها. ويتم تعزيز هذا النهج في تصميم وتنفيذ المشاريع الإنمائية التي يساندها البنك.